



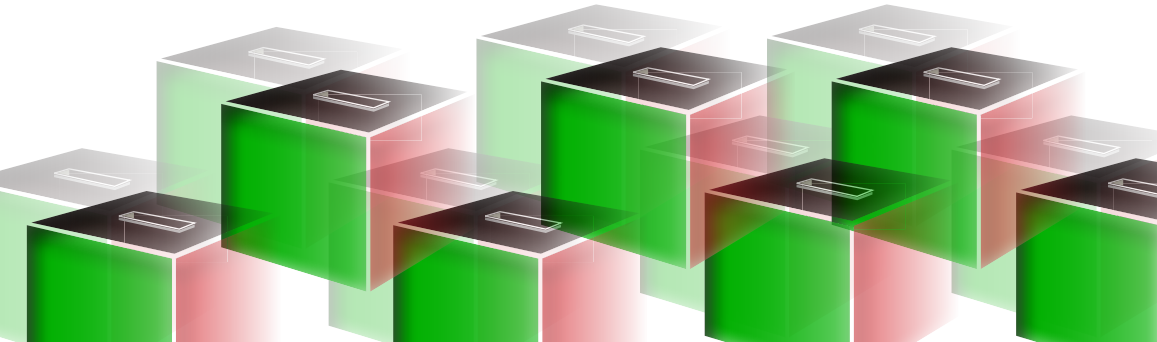
الاتحاد الأوروبي



لجنة الانتخابات المركزية - فلسطين
Central Elections Commission - Palestine



الانتخابات العامة "التشريعية والرئاسية" استحقاق وطني وديمقراطي ومدخل لإنهاء الانقسام



«الآراء الواردة في هذه النشرة لا تمثل بالضرورة رأي لجنة الانتخابات
المركزية أو الاتحاد الأوروبي».

الانتخابات العامة "التشريعية والرئاسية" استحقاق وطني وديمقراطي ومدخل لإنهاء الانقسام

مقدمة عامة:

يعتبر إجراء الانتخابات دون إبطاء في غاية الأهمية في الوضع الفلسطيني الراهن، ليس باعتباره تجسيداً للقواعد الديمقراطية ومبدأ سيادة القانون فحسب، وإنما كمدخل رئيس لإنهاء حالة الانقسام وبناء الوحدة الوطنية، ومأسسة العمل بعيداً عن التفرد في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ونهج الاستنثار بالسلطة، ويفسح المجال أمام بروز قوى سياسية واجتماعية جديدة أو يُحدث تعديلاً ملموساً في موازين القوى الداخلية من شأنه الارتقاء بالأداء السياسي الفلسطيني بما في ذلك تجاه الانقسام السياسي والاجتماعي الحاد الذي يعاني منه المواطن منذ العام 2007.

إن إجراء الانتخابات دون تأخير مصلحة وطنية عليا للشعب الفلسطيني، تقتضي تضافر جهود كل مكونات المجتمع الفلسطيني مواطنين وأحزاب ومؤسسات وقطاعات وفئات وشرائح اجتماعية لممارسة الضغط على صناع القرار لإجرائها في أقرب وقت ممكن، لإنهاء حالة الانقسام السياسي بين جناحي الوطن بشكل فعلي والوقوف جدياً ضد كل المحاولات التي تهدف إلى إدارة الانقسام مع بقاء تداعياته ومسبباته موجودة وفاعلة، هذه الحالة التي ما زالت مستمرة منذ أكثر من عشر سنوات وحتى اللحظة، أثرت على كافة مستويات الحياة السياسية الاجتماعية والثقافية والقانونية والقضائية في المجتمع، بالإضافة إلى تأثيرها على واقع الحقوق والحريات، ومن أبرز هذه الآثار ما يلي:

أولاً: على المستوى السياسي أفرزت هذه المرحلة تفرد الحزبين المتصارعين على السلطة بالحكم المنفرد للضفة الغربية وقطاع غزة، حيث اثر الانقسام بشكل كبير على المشروع الوطني الفلسطيني وعلى نضال الشعب الفلسطيني في مواجهة سياسات الاحتلال وجرائمه، وشهد تحولاً سلبياً في توجهات طرفي الانقسام في تقييم الأولويات والتعامل مع التناقضات التي تواجه الشعب الفلسطيني، فبدلاً من حل التناقضات الثانوية بالطرق الديمقراطية، والتركيز

على التناقض الأساسي مع الاحتلال الإسرائيلي، تحول هذا التناقض إلى تناقض ذو طابع تناحري اوقف العمل بمفهوم التداول السلمي للسلطة.

ثانياً: شككت حالة الانقسام واقعاً سلبياً على المستوى الاجتماعي والثقافي أدى إلى تنامي حالة من اليأس في أوساط المواطنين وتفاقم ظاهرة الفقر والبطالة وتزايد وتيرة الظلم والاضطهاد وإلى تشتت بعض الأسر الفلسطينية وتفكك نسيجها الاجتماعي وانتشار ثقافة العنف واتساعها، كما أدى إلى تراجع الروح الوطنية، وتراجع دور الأحزاب السياسية في المجتمع، وظهور نخب جديدة في الساحة الفلسطينية مستفيدة من الانقسام ولها مصلحة في استمراره، بالإضافة إلى اغلاق معبر رفح الحدودي الذي يشكل النافذة الوحيدة لسكان قطاع غزة الى العالم الخارجي، مما أضر بمصالح 2 مليون فلسطيني في القطاع، من المرضى وطلاب الجامعات والموظفين العاملين في البلدان العربية والأجنبية.

ثالثاً: تأثر النظام القانوني الفلسطيني بحالة الانقسام التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، حيث أقدم كل طرف من أطراف الانقسام على إصدار تشريعات وسن قوانين وفرض رسوم وضرائب جديدة، وذلك باستحداث آليات تجاوزت الإجراءات القانونية المعتمدة قبل الانقسام، وأصبح لدى الشعب الفلسطيني آليتان مختلفتان للتشريع وأكثر من ذلك فلسفتان تشريعتان مختلفتان، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن نتائج هذه العملية إصدار ما يقارب (١٦٢) قرار بقانون، استحدثت قوانين جديدة في الضفة الغربية باستخدام المادة (٤٣) من القانون الأساسي الفلسطيني، تحت بند تشريعات الضرورة، وأصدرت كتلة الاصلاح والتغيير التابعة لحركة حماس ما يقارب (٥٨) قانون في قطاع غزة، كما ترتب على تعطل أعمال المجلس التشريعي غياب دوره الرقابي على أداء السلطة التنفيذية وعلى آليات تنفيذ القوانين، مما أدى إلى تفرد السلطة التنفيذية بالحكم وتغولها على السلطين التشريعية والقضائية والتعدي على اختصاصاتها، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

رابعاً: الوضع القضائي بفلسطين لم يكن بعيداً عن آثار الانقسام ونتج عن ذلك وجود مجلسين قضائيين ونيابتيين في كل من الضفة وقطاع غزة، دون

أي تنسيق بينهما، الأمر الذي انعكس سلباً على المراكز القانونية التي تصنعها المحاكم بفعل قراراتها القضائية الفاصلة بنزاعات المواطنين وآلية تنفيذها، وذلك بسبب عدم الاعتراف من قبل كل جهة بشرعية الأخرى في مجال تنفيذ الأحكام في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى ضياع حقوق المواطنين من الذين لهم حقوق يرتبط تنفيذها بين الضفة وغزة، وبرزت هذه المسألة في قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية بمرام الله بعدم شرعية المحاكم في غزة بالنظر بالطعون الانتخابية للانتخابات المحلية التي كانت مقررة بشهر أكتوبر/٢٠١٦، حيث أدى ذلك إلى عدم موافقة سلطة حماس في قطاع غزة على المشاركة بالانتخابات المحلية، وحرمان المواطنين في (٢٥) مجلس محلي خدماتي بالقطاع من ممارسة حقهم الانتخابي.

خامساً: تأثرت حالة حقوق الإنسان في فلسطين بشكل سلبي جداً بفعل استمرار الانقسام وتداعياته، وتمثل ذلك بارتفاع نسبة الاعتقالات والاستدعاءات ومصادرة الممتلكات والأموال، وأصبح حق التمتع بالحقوق والحريات مقتصرًا على الفئة التي تنسجم مع آراء السلطة المسيطرة، حيث يعتبر هذا الوضع انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بالإضافة إلى سرمان العمل بقانون الجرائم الإلكترونية واستخدامه لاعتقال الصحفيين ومستخدمي شبكة الانترنت، كل هذه الإجراءات أثرت على تمتع المواطنين ببقية الحقوق التي تشكل حرية الرأي والتعبير القاعدة الأساسية لها، الأمر الذي تسبب بعدم تمكن أصحاب الآراء المختلفة مع توجهات السلطين، من التمتع بطائفة كبيرة من حقوق الإنسان الأخرى، كحرية التجمع وتكوين الجمعيات وممارسة حق التصويت في انتخابات الجامعات وغيرها، وهذه الحقوق تعتبر ممارستهما شرطاً ضرورياً لإرساء مبادئ الشفافية والمسائلة التي تمثل عاملاً أساسياً لتعزيز ثقافة وحماية حقوق الإنسان.

حق المشاركة في الانتخابات في المواثيق والاتفاقيات الدولية:

يحظى حق المواطن في المشاركة في إدارة الحياة العامة بأهمية خاصة في الفقه الحقوقي العالمي والقوانين الوطنية، باعتباره أحد أبرز تجليات المواطنة ومتطلبات الديمقراطية، فلا معنى للديمقراطية إذا لم تضمن مشاركة الفرد في

○ الانتخابات العامة "التشريعية والرئاسية"
استحقاق وطني وديمقراطي ومدخل لإنهاء الانقسام

تدبير شؤون مجتمعه من خلال مشاركته في اختيار السلطة الحاكمة كناخباً أو مرشحاً، وما يترتب عليه من تقلد للمناصب العامة.

وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ على «حق كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون اختياراً حراً» (المادة ٢١) مؤكداً في نفس المادة على المشاركة المتساوية بين الناخبين في الانتخابات التي يجب أن تكون نزيهة ودورية.

كما أكد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت له دولة فلسطين بعام ٢٠١٤ في مضمون المادة ٢٥ منه «على وجوب إتاحة الفرصة للمواطن بالتمتع في المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية، وأن يمارس المواطن حقه بالانتخاب سواء كناخب أو مرشح في انتخابات تجري بشكل دوري بالاقتراع العام السري مع ضمان المساواة في التعبير الحر عن إرادة الناخبين» ويعتبر انضمام دولة فلسطين دون إبداء أي تحفظ إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بمثابة التزام قانوني على دولة فلسطين لتكريس احترام هذا الحق وضمان تمتع المواطن الفلسطيني بممارسته بشكل دائم.

حق الانتخاب في القانون الأساسي الفلسطيني:

أكد القانون الأساسي المعدل لعام ٢٠٠٣ على حق الانتخاب انسجاماً مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حيث أكد أن نظام الحكم في فلسطين هو نظام ديمقراطي نيابي، يُنتخب فيه رئيس السلطة انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي (المادة ٥)، كما شدد على حق المشاركة في الحياة السياسية للفلسطينيين بما في ذلك التصويت والترشيح في الانتخابات، وتقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص (المادة ٢٦). وقبل ذلك بسنوات، أكدت وثيقة الاستقلال لعام 1988 على تمتع الفلسطينيين بالمساواة الكاملة في الحقوق في ظل "نظام ديمقراطي برلماني" يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل.

واقع الانتخابات العامة في فلسطين:

جرت الانتخابات العامة الأولى في فلسطين عام ١٩٩٦ بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ الذي اعتمد نظام انتخابي قائم على الأغلبية المطلقة، حيث تم تقسيم الأرض الفلسطينية إلى ١٦ دائرة انتخابية لينتخبوا ٨٨ نائباً إضافة إلى رئيس السلطة انتخاباً مباشراً، أما الانتخابات الأخيرة في العام ٢٠٠٦ فقد تمت على أساس القانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٥ والذي يقوم على النظام الانتخابي المختلط حيث تم تقسيم مقاعد المجلس التشريعي مناصفة بين قوائم الدوائر ونظام القوائم على مستوى الوطن (المادة ٣)، وزاد عدد النواب إلى ١٣٢ نائباً، وقد تم تعديل القانون بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢ بموجب قرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٧، حيث تم اعتماد نظام التمثيل النسبي الكامل (المادة ٦)، وهناك تفاهم بين كافة القوى والأحزاب السياسية على هذا النظام الانتخابي كونه يضمن تمثيلاً عادلاً لها يعبر عن حجمها الحقيقي، مما يفعل الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني، ويستجيب لأحكام القانون الأساسي بهذا الشأن.

ضرورة التوافق الوطني على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية:

لا شك أن إنهاء الانقسام مصلحة وطنية عليا للشعب الفلسطيني وركيزة أساسية من ركائز الانتصار على الاحتلال، واستمرار هذه الحالة فيها ضرر فادح على القضية الوطنية الفلسطينية من كافة جوانبها، حيث أن الاحتلال هو المستفيد الوحيد من بقاء هذا الانقسام ويسعى إلى تكريسه وصولاً إلى الفصل القانوني والجغرافي لقطاع غزة عن الضفة الغربية، وللخروج من هذا المأزق لا بد من التوافق الوطني على إجراء "الانتخابات التشريعية والرئاسية" كمدخل أساسي من أجل إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية الفلسطينية، فإجراؤها يعيد القضية برمتها إلى الشعب صاحب السلطة والولاية الأصيلة على هويته وقضيته الوطنية، كذلك يعتبر إجراء الانتخابات بمثابة مؤشر حقيقي على استعداد طرفي الانقسام من جديد إلى التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، باعتبار أن الانتخابات هي البديل الفعلي والوطني لإنهاء حالة الانقسام والصراعات التناحرية على السلطة، وأداة تجديد الشرعية للنظام السياسي والمقياس الواقعي لموازين القوى الداخلية (الحزبية والسياسية والاجتماعية).

دور المواطن الفلسطيني بالضغط للاسراع في اجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية

بعد الإعلان عن تحريك جهود المصالحة من جديد بالرعاية المصرية بين حركتي فتح وحماس وإعلان حركة حماس عن حل اللجنة الإدارية لقطاع غزة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من مباشرة عملها في القطاع يجب ممارسة الضغط من قبل جميع فئات وشرائح الشعب الفلسطيني على الطرفين لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وعدم السماح لأي طرف للتراجع عما تحقق في ظل الرعاية المصرية، وهذا يتطلب من الجميع العمل خلال المرحلة القادمة لانجاز ما يلي:-

١. تشكيل حكومة وحدة وطنية بأسرع وقت ممكن مهمتها توحيد المؤسسات والتحصير لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غضون ستة أشهر.
٢. اجراء الانتخابات التشريعية وفق مبدأ التمثيل النسبي الكامل لضمان مشاركة كافة القوى وفعاليات المجتمع في الحياة السياسية.
٣. الاعلان عن وقف إصدار التشريعات من قبل طرفي الانقسام، ووقف أي مشروع قانون قيد البحث، وحل أي هيئة أو لجنة مكلفة بتعديل القوانين أو إصدارها وانتظار انتخاب مجلس تشريعي جديد باعتباره صاحب الاختصاص الأصيل بإصدار كافة التشريعات.
٤. وقف الاعتقالات على خلفية الانتماء السياسي وممارسة حرية الرأي والتعبير ووقف العمل بالقوانين التي تم إصدارها واعتبرت مخالفة للمعايير القانونية الدولية لحقوق الإنسان، وخصوصا قانون الجرائم الالكترونية الذي يتعارض مع حرية الرأي والتعبير، وذلك لتوفير البيئة المناسبة للتحضير للانتخابات وتمكين المواطن من ممارسة حرية الرأي والتعبير وتبادل الآراء والتجمع وتكوين الجمعيات.
٥. العمل على توحيد النظام القضائي بين الضفة وغزة بأقرب وقت ممكن، من أجل تمكين المشاركين بالعملية الانتخابية من تقديم الطعون المتعلقة بالانتخابات للمحاكم المختصة بكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقف أحكام الإعدام الصادرة في قطاع غزة ووقف العمل بهذه السياسة نهائياً، والاعتراف بالمراكز القانونية الناجمة عن قرارات المحاكم أو العمل على إعادة النظر من جديد في الأحكام التي تتعارض مع مبدأ المشروعية.